

# العودة التدريجية لنشاط المساجد تفسح المجال أمام مراجعة دورها في الجزائر

## فك الارتباط بين المساجد والاحتجاجات السياسية في صدارة انشغالات السلطة



السلطة الجزائرية تفكر في مستقبل الخطاب الديني

بينما تبقى قلة منها مستقلة تخضع لوصاية ناشطين وجمعيات الزوايا، كما هو الشأن في منطقة القبائل وبني ميزاب، إلا أن اللافت أن جميع المساجد خضعت لقرار الحظر الوقائي.

ولفت المتحدث إلى أن "التقارير التي ترددهم بصفة دورية من الولايات (المحافظات) تؤكد التزام المصلين بإجراءات الوقاية وتطبيق البروتوكول الصحي، رغم الإمكانات المحدودة في بعض المناطق، وأن أغلب معدات الوقاية من كمادات ومقومات تأتيهم من تبرعات الجمعيات الدينية".

وعلى بشأن تسجيل وفيات في صفوف الأئمة بالقول "أن أغلب حالات الإصابة بفيروس كورونا كانت خارج المسجد وليس لها علاقة بخلل في تطبيق البروتوكول الصحي، وأن مصالح وزارة الشؤون الدينية ستحتفظ في قرار إعادة فتح مساجد أخرى لا تزال مغلقة ويبلغ عددها 10 آلاف مسجد".

وتحت ضغط الأصوات المتصاعدة، طامنت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف المرتابين والتقاتبات الناشطة بـ"إصدار ولاة (المحافظون) الجمهورية قرارات بفتح أربعة آلاف مسجد في الأيام الأخيرة، كانت مغلقة بسبب تفشي فيروس كورونا"، ونوهت بأن "التقارير التي تصلها من هيئاتها المحلية تكشف عن التزام المصلين بالبروتوكول الصحي".

وصرح المفتش العام للوزارة بزاز خميسي لموقع "سبق براس" بأن "الانتظار الذي شهدته بعض المساجد المعنية بقرار الفتح التدريجي الصادر عن رئيس الجمهورية مطلع شهر أوت، دفع بولاة الجمهورية لاتخاذ قرار بفتح مساجد إضافية لتفادي الاكتظاظ حيث وصل عدد المساجد المفتوحة الآن لأكثر من ثمانية آلاف".

وتحصى الجزائر أكثر من 24 ألف مسجد في ربوع البلاد، تقع غالبيتها تحت سلطة وزارة الشؤون الدينية، وتخضع لتأطيرها البشري والخطابي،

تقرر غلقه بعد أسبوع من فتحه خشية تحوله إلى نقطة لتجدد الاحتجاجات السياسية المناوئة لها.

ويبدو أن السلطة التي كاد أن يجرفها تيار الحراك الشعبي في فبراير 2019، لا تريد تكرار التجربة والسماح مجددا للحراك الشعبي باكتساح الشارع وإظهاره في موقف ضعيف، وجاءت الجائحة الصحية لتقدم لها خدمات كبيرة، فبسببها تم تعليق الاحتجاجات والظاهرات الشعبية، وبها أيضا يتم التحكم في كل المصادر المغذية للحراك الشعبي، كالنقل والمساجد.

وتجري الاستجابة للأصوات الداعية لتحرير نشاط المساجد بشكل تدريجي، ينطوي على مراجعة محتملة لعملها ومحيطها والجمعيات الدينية الناشطة فيها، ولذلك يتم تأخير عودة النشاط إليها، حيث تعتبر الجزائر من بين الدول القليلة التي تواصل الحظر الوقائي في المساجد، مقارنة مع الدول العربية والإسلامية وحتى الغربية.

أن الوعكة الصحية حالت دون ذلك، وتاجل بذلك التسويق الذي تهوى له السلطة لإظهاره في ثوب "الإنجاز الكبير والصرح العظيم".

ولم يدم فتح جامع الجزائر أمام المرتادين إلا أسبوعا واحدا، ليتقرر غلقه بقرار حكومي، غذى السجال المفتوح بين المهللين الذين قصده من العاصمة وضواحيها، والمرحبين بالعودة التدريجية لصلاة الجمعة والجماعة، وبين المنتقدين الذين استهجنا بعض تصرفات المصلين وعدم احترام التباعد الاجتماعي.

لكن ذلك لم يوجب التجاذبات الأيديولوجية بين الطرفين، والتي توظفها السلطة بحسب أجنداتها وحاجاتها السياسية، فلما تكون بصدده مواجهة المد الطائفي والمذهبي في البلاد، تروج للجامع المذكور على أنه صرح سيكون مصدر إشعاع روحي وديني، يعزز المرجعية الصوفية للمجتمع ويحارب أفكار الإرهاب والتطرف، ولما يتعلق الأمر بالتحكم في الزخم الشعبي المناهض لها،

تُحاول السلطات الجزائرية استثمار عودة المساجد إلى نشاطها -بعد رفع القيود التي فرضتها لمنع تفشي فيروس كورونا المستجد- لمراجعة دورها وإجراء تقييم حقيقي له، لاسيما بعد أن أظهرت الاحتجاجات السياسية التي شهدتها البلاد في وقت سابق أن الهيئات الدينية قادرة على حشد الشارع ضد السلطة.

التباعد الاجتماعي داخلها أو في محيطها.

وأظهر حرص القائمين على المساجد في صلاة الجمعة والجماعة رسالة تنطوي على رد ميطن من روادها من المتحفظين عن فتحها، ولم تتوقف تدوينات العديد منهم على شبكات التواصل الاجتماعي عن استهجان استمرار قرار الغلق طيلة الأشهر الماضية مقارنة بالفضاءات الاجتماعية والاجتماعية الأخرى على غرار الأسواق والمتاجر والنقل الحضري وغيرها.

ورفع أحد أئمة ضاحية برج البحري بالعاصمة تحديا أمام المتحفظين من أن تسجل المساجد نسب عدوى كتنك التي تسجل في الفضاءات الأخرى، ووجه رسالة لمرتادي المسجد الذي يؤمه من أجل ما أسماه بـ"رفع الرهان والرد المناسب على المتحفظين والمشككين في احترام المصلين البروتوكول الصحي".

والمخ في تسجيل له إلى أن "المسألة تتعدى حدود الأزمة الصحية إلى تصفية حسابات أيديولوجية من طرف دوائر تتخذ من الجائحة الصحية ذريعة لتقزيم المسجد كمؤسسة روحية ورسالية"، وهو ما يخفي التجاذب الأيديولوجي غير العلني بين تيار محافظ وإسلامي وبين تيار لاديني ما فتئ يتمدد في الآونة الأخيرة.

وجاء غلق "جامع الجزائر" بعد أسبوع من فتحه ليغذي السجال بين المهللين للصرح الديني الذي أفردت له السلطة الحاكمة منذ حقبة الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة إمكانات ضخمة واهتماما سياسيا لافتا، وبين منتقدي المشروع منذ أن كان فكرة أو مشروعاً قيد الإنجاز، بدوى أولوية دعم الخدمات العمومية كالمستشفيات التي تسجل فيها البلاد نقصا كبيرا.

ويبقى الجامع المذكور الذي ظل أحد أحلام الرئيس السابق بوتفليقة، ليشرع على تدشينه، ينتظر الحدث ذاته من طرف الرئيس الحالي عبدالمجيد تبون، الذي أشرف عليه وهو وزير للسنن والعمران، وكان مقررا تدشينه في الأول من نوفمبر الماضي، وهو تاريخ يصادف عيد ثورة التحرير، كرئيس للبلاد، إلا

صابر بليدي  
صحافي جزائري

الجزائر - فتحت العودة التدريجية

للمساجد إلى نشاطها المعتاد بالجزائر، في إطار رفع القيود الوقائية المترتبة عن جائحة كورونا، المجال أمام إمكانية مراجعة السلطات المختصة لوظيفة وخطاب تلك المؤسسات، لاسيما تلك التي مازالت خارج خارطة وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، فضلا عن أن العديد منها لعبت دورا ولو نسبيا في حشد الاحتجاجات السياسية المعلقة منذ شهر مارس الماضي.

ويبدل القائمون على إدارة وتسبير المساجد بعد العودة التدريجية لصلاة الجمعة والجماعة لعدد محدود منها في ربوع البلاد، جهودا مضنية في تطبيق البروتوكول الصحي المطبق، في سلوك يتعدى الإجراءات الصحية إلى رد على المتحفظين على فتح المساجد في الظرف الراهن، في إطار تجاذب أيديولوجي أكثر منه صحي.

السجال القائم حول مسألة فتح المساجد أفضل إلى تجاذب أيديولوجي بعنوان الوقاية الصحية ما أدى إلى تعمد تأخير فتحها

وأفضى السجال القائم على فتح المساجد إلى تجاذب أيديولوجي غير علني بعنوان الوقاية الصحية من وباء كورونا، حيث لم يتوان روادها في اتهام السلطات الحكومية والدوائر السياسية الداعمة لها بتعمد تأخير عودة المساجد إلى وضعها الطبيعي، ومن أجل فك الارتباط بينها وبين الاحتجاجات السياسية التي كانت تتخذ من محيط المساجد وساحاتها نقطة انطلاق لمناهضة السلطة، بينما ظلت وزارة الشؤون الدينية تعبر عن مخاوفها من تحولها إلى بؤر للعدوى قياسا باستحالة تحقيق

## مستشار الغنوشي السابق يدعو النهضة إلى نزع جبة الإسلام السياسي

اجتماعية اقتصادية تبحث عن العدل، إلى ثورة انتقال سياسي يبحث عن وضع نظام جديد عاجز عن تقديم الحلول والبرامج لعامة الشعب".

ويرى زيتون أن من نتائج هذا المسار أن الناس انصرفوا عن الأحزاب كرد فعل عن الوعود غير المنجزة، ومع ذلك يؤكد أن "دور الأحزاب لم ينته، لكن نور الأحزاب الأيديولوجي انتهى، وجاء وقت الأحزاب البرغاماتية والبرامجية".

وفي تقدير المستشار السابق للغنوشي، فإن أكبر مظاهر الفشل التي رافقت الانتقال السياسي هي التأخر في وضع محكمة دستورية منذ ست سنوات وتفتت السلطة والصراع بين راسي السلطة التنفيذية (الرئيس ورئيس الحكومة).

ويوضح زيتون هذا الرأي قائلا "المشكلة في بنية النظام السياسي، فهو قائم على تفتت الدولة، وهذا يفسر أن صياغة الدستور كانت من قبل معارضين كان هاجسهم الأول التصدي للاستبداد، فبدلا من وضع ضمانات لمنع الاستبداد وقع تفتت السلطة، والدستور هو من بين الأضعف في توفير ضمانات عدم الجور".

وبدلا من ذلك، يقترح زيتون بأن يتم وضع نظام سياسي متناسق يختاره الشعب ثم يفصله خبراء القانون، لكنه استدرك بالقول "يحتاج هذا لإصلاح دستوري، لكن هل يمكن فعل ذلك في ظل التمزق وغياب محكمة دستورية؟".

ويقدم الحلول لمشاكل المواطنين ويقترّب منهم".

ويُعدّ زيتون (56 عاما) من أبرز قيادات النهضة الذين غادروا الحزب في السنوات الأخيرة حيث عاش الرجل في المنفى منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، وتقلد العديد من المناصب داخل الحزب.

وعلى الساحة الوطنية بدأ زيتون أكثر القيادات الإسلامية داخل النهضة ليبرالية، ودعا في العديد من المرات إلى التخلي عن الأيديولوجيا كحزب إسلامي والتحول إلى حزب مدني وهي نقطة لا تزال تثير جدلا داخليا مستمرا دون أن يتم الحسم فيها.

كما يُعدّ زيتون من أبرز المناهضين للسياسات التي اختارت الأحزاب التونسية توحيها منذ 2011، لكن هذا لا يغير شيئا باعتباره أنه كان قياديا بارزا داخل حزب حكم في جل الفترات التي أعقبت ثورة 14 يناير.

وفي تقييمه لمسار الثورة عسوية الذكرى العاشرة لاندلاعها في 17 ديسمبر 2010، يعتقد زيتون أن الحصلة حتى اليوم جاءت "عكس المسار الطبيعي للثورات".

وتابع زيتون "في رأيي، وبحسب خلاصاتي الشخصية، فإن الإسلام السياسي في السنوات الأخيرة قبل الربيع العربي تحول إلى عامل تفرقة وانقسام في المجتمعات وفي بعض المناطق الساخنة التي كادت تتحول إلى حروب أهلية".

ومضى زيتون في تعليقه على الصعوبات التي يواجهها الإسلام السياسي، قائلا "لقد تبين أن الأيديولوجيا ليست صالحة للبناء، هذا كان مضمون حوار داخلي يجري داخل النهضة، بعد سنة من الانتخابات (2019) وزعنا فيها وعودا بسخاء على الناس والآن نحن ننسحب ونعترف أننا غير قادرين على الحكم".

وبدلا من الاستمرار بعباءة الإسلام السياسي، يرى المستشار السابق للغنوشي أن حركة النهضة مطالبة بان تتحول إلى حزب وطني ذي هوية تونسية خالصة، أو أن يكون حزبا محافظا، يفعل انعكاسا للمجتمع التونسي، أسوة بالأحزاب المحافظة في جنوب أوروبا.

وفي هذا الصدد، يقول زيتون "يجب أن تكون الرابطة الوطنية هي المعيار الأول للحزب، وأن يؤمن بالجمهورية والحريات العامة والشخصية، ولا يدخل البلاد في سياسة المحاور لا على أساس أيديولوجي أو جغرافي

لطفى زيتون يشدد على أن هناك مقاومة داخل النهضة ترى أن الإسلام السياسي صالح في فترة البناء مثلما كان صالحا أثناء الاحتجاج

ويرى زيتون أن حركة النهضة فشلت في إدارة الحكم خلال الفترة الأولى بعد الثورة بسبب الاستمرار في نفس الخط السياسي لفترة ما قبل الثورة، إضافة إلى عجزها عن الاستجابة إلى الضغوط المطالبة بتحويلها إلى حزب وطني باعتبارها "الحزب الأكبر" في البلاد.

وكان قادة الحزب قد أعلنوا في المؤتمر العاشر في عام 2016 فصل الجناح الدعوي عن الحزب حتى يتسنى له التفرغ للعمل السياسي، وهي خطوة كان يقصد بها التصاق الحزب أكثر بقيم الجمهورية والدولة المدنية.

ويوضح زيتون بشأن هذا التحول "تضمن المؤتمر إصلاحات سياسية وفكرية واستفاد من تجربة الحكم، لكن هذا بقي حجرا على ورق بسبب شدة المقاومة التي ترى أن الإسلام السياسي مثلما كان صالحا أثناء الاحتجاج، فهو صالح في فترة البناء".

مع ما شهدته الحركة الإسلامية من سجالات داخلية.

وخرجت هذه السجالات إلى العلن مع توجيه 100 قيادي داخل النهضة، رسالة إلى رئيسهم راشد الغنوشي يطالبونه فيها بعدم الترشح لرئاسة الحزب مرة أخرى، وهو ما قوبل بتجاهل كبير من الغنوشي.

ويذكر زيتون أن حركة النهضة فشلت في إدارة الحكم خلال الفترة الأولى بعد الثورة بسبب الاستمرار في نفس الخط السياسي لفترة ما قبل الثورة، إضافة إلى عجزها عن الاستجابة إلى الضغوط المطالبة بتحويلها إلى حزب وطني باعتبارها "الحزب الأكبر" في البلاد.

وكان قادة الحزب قد أعلنوا في المؤتمر العاشر في عام 2016 فصل الجناح الدعوي عن الحزب حتى يتسنى له التفرغ للعمل السياسي، وهي خطوة كان يقصد بها التصاق الحزب أكثر بقيم الجمهورية والدولة المدنية.

ويوضح زيتون بشأن هذا التحول "تضمن المؤتمر إصلاحات سياسية وفكرية واستفاد من تجربة الحكم، لكن هذا بقي حجرا على ورق بسبب شدة المقاومة التي ترى أن الإسلام السياسي مثلما كان صالحا أثناء الاحتجاج، فهو صالح في فترة البناء".

تونس - جدد مستشار رئيس حركة النهضة الإسلامية السابق في تونس لطفى زيتون انتقاداته لحزبه السابق، وقد أكد أنه لم يتقنوس بعد، وأنه عليه القيام بمراجعات في علاقة بانتمائه إلى تنظيم الإخوان المسلمين، وذلك في وقت تشهد فيه الحركة الإسلامية انقسامات عميقة.

وقال زيتون، المستقل حديثا من النهضة، إنه "كان يتعين على النهضة التي قارعت نظام الحكم الاستبدادي قبل ثورة عام 2011، البدء بمراجعات فكرية قبل سنوات وعدم المجازفة بدخول الحكم في أولى سنوات الانتقال الديمقراطي".

وأضاف في حوار مع وكالة الأنباء الألمانية أن المراجعات داخل حزبه بدأت مع الثورة قائلا "نحن حركة واجهت الدولة لمدة طويلة بفعل انغلاق الدولة وبفعل تصوراتنا الأيديولوجية تجاه الدولة الوطنية".

وأوضح زيتون "جاءت الثورة وفتحت الباب للعمل السياسي والمشاركة في الانتخابات. في تلك الفترة طالبت في ورقة داخلية للحركة بأن تكون هناك وقفة ومراجعات"، لكن يبدو أن هناك تيارا داخل النهضة عمل على الحيولة دون ذلك.

وانسحب زيتون مؤخرا من النهضة، بعد أن قدم استقالته من منصب مستشار لرئيس الحركة، راشد الغنوشي، الذي يرأس أيضا البرلمان التونسي، بالترزامن